

السكان والتنمية في الدول العربية: مشكلات البطالة والهجرة والعمالة الوافدة

د. سمير الشيخ علي(*)

مسألة النمو السكاني المرتفع وما ينجم عنها من
تعد مشكلات كالبطالة والهجرة من أهم المشكلات الإنسانية

في العالم النامي. ويُعد الوطن العربي من المناطق التي تتصف
بارتفاع معدلات نموها السكاني. وتتلخص المسألة في الدول
العربية بالأثر المباشر للنمو السكاني (في عقود سابقة) على
ارتفاع معدلات البطالة والهجرة وتركيب سوق العمل في عقود
لاحقة. وإذا كانت معظم الدول العربية قد قطعت شوطاً مهماً في
التنمية البشرية ما أثر على ارتفاع معدل النمو السكاني وتضاعف
عدد السكان كل عقدين من الزمن. فإن هذه التنمية لم تترافق
مع تنمية اقتصادية تقوم على التصنيع الحديث لامتناس معدلات
البطالة. وفي حين كانت سوق العمل العربية في سبعينيات القرن
العشرين تتسم بنوع من التكامل بين الدول العربية المصدرة
للعمالة الفائضة والدول الأخرى المستقبلة لها. فإن سوق العمل
العربية قد تعرضت بعد حروب الخليج الأولى والثانية لهزة عنيفة.
وأصبحت العمالة الآسيوية الرخيصة تحل محل العمالة العربية
الوافدة في الدول المستقبلة للعمالة. وغدت هذه العمالة التي
تشكل نسبة تتراوح بين ٣٠-٦٥٪ من السكان في دول الخليج
العربية تنذر بأخطار اقتصادية واجتماعية جسيمة. وقد تصبح عاملاً
مؤثراً في القرار الاقتصادي والسياسي في المستقبل. لهذا فإن

(*) استاذ مساعد في قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

نهج التكامل العربي في الموارد البشرية والرأسمالية قد يكون أحد أهم المداخل لحل مشكلتي البطالة والهجرة للعمالة الوافدة. وقد حظيت المسألة السكانية باهتمام عدد كبير من الباحثين في العلوم الإنسانية. فأقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية كان أشهرها مؤتمر القاهرة ١٩٩٤م وبكين ١٩٩٥م. حيث تناولت موضوع السكان والتنمية والمسائل المترتبة عن النمو السكاني، وخرج الباحثون من هذه المؤتمرات بنتيجة؛ بأن التحدي الأكبر أمام البشرية في القرن الحادي والعشرين هو حل المشكلات الناجمة عن التزايد السريع لسكان العالم. إذ ما ان شارف القرن العشرين على المغيب حتى كان عدد سكان الأرض يزيد على ٦ مليارات نسمة. ومن المتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٢٠م إلى ٩ مليارات قبل أن يتضاعف عددهم في أواسط القرن الحالي ويصل إلى ١٢ مليار نسمة. هذا العدد الضخم لسكان الأرض يطرح على الإنسانية مشكلات عديدة. منها ارتفاع معدلات البطالة والهجرة والفقر ونقص الغذاء والماء... الخ لكن هل يعاني الوطن العربي مشكلة سكانية؟ وما أبعاد هذه المشكلة؟

بالنظر للوضع السكاني العربي يمكن القول إن الوطن العربي إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء يُعد في الوقت الحاضر من أكثر مناطق العالم ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني^(١). وبالرغم من وجود تباين في تقدير هذا المعدل؛ فالتقديرات المعدلة حديثاً تشير إلى أن المعدل ظل على امتداد الفترة (١٩٦٠ - ١٩٩٤م)

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٧. نيويورك. جدول ٤٧. ص ٢٢٧

(2) Bairoch. Paul. Le Fier Monde dans L. impasse Le Demarrage Economique. du X-VII an XIX Siecle. Gallimard. 1971. pp. 40. 86

مرتفعاً ويتراوح كمتوسط سنوي بين ٢,٤ - ٢,٧٪. وهو يزيد على المعدل الوسطي للبلدان النامية بمقدار ٠,٣٪ وعن المعدل في الدول الصناعية المتقدمة بمقدار ١,٩٪ مع وجود تباين في هذا المعدل بين بلد عربي وآخر ، ومن مجموعة عربية لأخرى وأسباب مختلفة لهذا التباين.

لكن لا بد من أن نتساءل ما أسباب النمو السكاني؟ تبدو أبسط الإجابات القول: إن العوامل الاقتصادية والثقافية أدت دوراً حاسماً في التغير السكاني. فمع انتشار الثورة الصناعية في فرنسا مثلاً خلال الفترة (١٧٤٠-١٨٥٠م) تضاعف عدد سكانها مرتين. كما تضاعف عدد سكان العالم الصناعي وبعد نضج الثورة الصناعية (١٨٠٠-١٨٥٠م) فارتفع من ٢٤٠-٥٥٠ مليون نسمة. ثم تضاعف خلال ٥٠ عاماً ليبلغ عام ١٩٠٠م ولأول مرة ١٠٠٠ مليون نسمة ورغم انجرار العالم لحربين عالميتين في النصف الأول من القرن العشرين. إلا أن عدد سكان الأرض في عام ١٩٥٠م وصل إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة. وزادوا عام ١٩٦٠م بمقدار ٥٩٤ مليون بعد عشر سنوات فقط^(٣). ويمكن تفسير هذه الزيادة الطبيعية للسكان بتحسين ظروف حياة الناس وارتفاع نسبة التحضر. والتقدم الذي أحرزته البلدان المتطورة وبعض البلدان النامية في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

(1) Issawi.ch.The Middle East in the World Economy(A Long Range Historical View). Washington.1980.pp.15-16

(2)Issawi. Ch.An Economic History of Middle East and North Africa.London.1982.p.94

الجدول رقم (١) تزايد السكان في الوطن العربي بين

	١٩٦٠م	١٩٨٥م	١٩٩٠م	١٩٩٥م	معدل النمو - ١٩٦٠	*٢٠٢٥	*٢٠٥١
الأردن	١.٧	٢,٧	٣,٤٥	٤,٣	٣,٣	١٠	٢٨
الإمارات	٠,١	١,٣٥	٢	٢,٣٨	٩,٨	٣	-
البحرين	٠,٢	٠,٤٢	٠,٥	٠,٥٨	٩,٧	٠,٤١	-
تونس	٤,٢	٧,٢٦	٨	٨,٩	٢,٢	١٤	١٨
الجزائر	١٠,٨	٢١,٨	٢٥	٢٨	٢,٨	٥٢	٧٨
جيبوتي	٠,١	٠,٤٣	٠,٥٢	٠,٦	٥,٨	*١,٥	*٣
السعودية	٤,١	١١,٦	١٥	١٨,٣	٤,٤	٤٣	٨٩
السودان	١١,٢	٢١,٨	٢٥,٧	٢٩,٨	٢,٥	٥٥	١٠٢
سوريا	٤,٦	١٠,٣	١٢,١	١٤,٤	٣,٣	٣٥	٦٦
الصومال	٥,٤	٧,٨٧	٨,٦٨	٩,١٣	٣	*١٢	*١٥
العراق	٦,٨	١٥,٦	١٨	٢٠,٤	٣,٢	٤٨	٨٥
عمان	٠,٦	١,٣٣	١,٦٣	٢,١٤	٤	٥	١٠
فلسطين	***	***	٢	٢,٥	٣,٤	*٥	*١١
قطر	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٤٨	٧,٦	٠,٣٩	-
الكويت	٠,٣	١,٧٢	٢,١٤	١,٧	٥,٦	٤	٥
لبنان	١,٩	٢,٦٧	٢,٥٦	٣,٠٤	١,٣	٦	-
ليبيا	١,٣	٢,٣٧	٤,١٥	٥,١	٤,١	١٤	٣٦
مصر	٢٧,٨	٤٥,١	٥١,٤	٥٧,٤	٢,٣	٨٣	١٢٠
المغرب	١١,٦	٢١,٨	٢٤,٥	٢٧,١	٢,٤	٤٧	٧٠
موريتانيا	١	١,٧٧	٢	٢,٢٦	٢,٤	٥,٥	*٩
اليمن	٥,٢	١١,٣	١٢,١	١٥,٤	٣	*٣٧	١١٠
المجموع	٩٨	٠,١٩٠	٢٢٠	٢٥١	٢,٤	١٠٥	٨٦٥

المصدر: سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)، عالم المعرفة، الكويت، العدد، ٢٠٩، ذي الحجة ١٤١٦ هـ مايو/أيار ١٩٩٦م، ص ٤٧-٨٥-جداول (١-١٧)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠٠٥م.
*إسقاطات تقريبية

١. ١ سكان الوطن العربي

تعرض النمو السكاني في الوطن العربي عبر التاريخ لحالات من المد والجزر. فقد تراوح عددهم في عهد الخلافة العربية ومع نهاية القرن الثامن ميلادي بين ٢٠-٢٥ مليون نسمة. وفي الفترة الأولى من الحكم العثماني انخفض العدد بين (١٥٠٠-١٦٠٠م) من ٢٤- ٢٢ مليون نسمة. ثم في أواخر القرن التاسع عشر عاد عددهم ليصبح نحو ٣٢ مليون نسمة، حيث لم يتجاوز معدل النمو السكاني في تلك الفترة ٧,٠٪^(١). وبلغ عددهم عشية الحرب العالمية الأولى ٤٢,٤ مليون نسمة. ثم ارتفع في عام ١٩٣٠م إلى ٥١,٧ مليون نسمة. إذ كان معدل النمو السكاني منخفضاً (أقل من ١٪) خلال هذه الفترة بعد أن أصبح قسماً كبيراً من الوطن العربي خاضعاً للاستعمار الأوربي. وكانت حالة عدم الاستقرار السياسي سبباً لارتفاع معدل الوفيات والهجرة خارج الوطن العربي^(٢). وفي النصف الثاني من القرن العشرين مع حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي أخذ معدل النمو السكاني بالارتفاع وبقي طوال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٤م) بحدود ٢,٤٪ (انظر الجدول رقم ١) وكان مرتفعاً جداً في بعضها ويزيد على ٤٪ كما في دول الخليج وليبيا بسبب الهجرة الوافدة لهذه البلدان واحتياجات التنمية لليد العاملة وأصحاب المهن والكوادر لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد وتطوير الخدمات والمرافق العامة.

وفي دول أخرى مثل العراق والأردن وسوريا وفلسطين واليمن والصومال كان معدل النمو السكاني مرتفعاً أيضاً ويزيد

(1) Human Development Report 2005. UNDP. UNDP. New York. 2005 Table No

على ٣٪. في حين كان أقل ارتفاعاً في كل من تونس ومصر وبلغ ٢,٢٪ و٢,٣٪ على التوالي. ومنخفضاً في لبنان ووصل إلى ١,٣٪. وهكذا بقيت معدلات النمو السكاني العربي مرتفعة مقارنة بالمؤشرات العالمية. وأدت لتضاعف عدد السكان العرب في فترة زمنية قصيرة نسبياً. فارتفع عددهم بين ١٩٦٠-١٩٨٥م من ٩٨-١٨٠ مليون نسمة. وأصبح يزيد على ٢٠٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٤م. ومن المتوقع أن يكون عددهم عام ٢٠١٥م أكثر من ٢٨٦ مليون نسمة^(١) وفي عام ٢٠٢٥م سيتراوح عددهم بين ٤٨٤-٥٠١ مليون نسمة. وحتى تدخل المنطقة العربية مرحلة الثبات أو التحول السكاني في أواسط القرن الحالي سيتراوح عدد سكانها بين ٨٥١-٨٦٥ مليون نسمة. ليصبح العرب ثالث أكبر أمة من الناحية السكانية في العالم.

ويُعد العامل الثقافي والاجتماعي (ولاسيما التدين) من العوامل التي تسمح بالاستنتاج بأن المجتمع العربي أكثر ميلاً للإنجاب من تنظيم النسل والتعاطي الجدي مع البرامج الدولية لتنظيم الأسرة. لكن تطور التنمية البشرية يُعد السبب المباشر لارتفاع معدل النمو السكاني. فقد قطعت البلاد العربية شوطاً كبيراً في مؤشرات التنمية الإنسانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كان لها انعكاس مباشر على ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول العربية.

١. ٢ السكان والتنمية البشرية في الدول العربية

عند تناول المسألة السكانية لا يمكن تجاهل العلاقة بين التنمية البشرية والنمو السكاني؛ فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق معدلات جيدة في التنمية البشرية. تجاوزت بعض

السكان والتنمية في الدول العربية: مشكلات البطالة

مؤشراتها المعدلات العالمية في عام ٢٠٠٣م. مثل تأمين مياه الشرب لنحو ٨٤٪ من السكان العرب وتمكنت ١٠ دول عربية ومن بينها سوريا والأردن من تأمين مياه الشرب لأكثر من ٩٠٪ من سكانها. في حين كان المعدل العالمي الوسطي (٧١٪) وفي مجال تأمين شبكات الصرف الصحي. كان المعدل العربي ٧١٪ مقارنة بالمعدل الوسطي العالمي البالغ ٥٦٪. وفي مؤشر

الجدول رقم (٢) مؤشرات التنمية البشرية في الوطن

نسبة الأطفال المحصنين من	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فوق	معدل الحصول على		نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة	العمر المتوقع					
		السعرات الحرارية الضرورية كنسبة مئوية من المتطلبات	أ - ب -		٢٠٠٣ - ٧٥	٢٠٠٥ - ١٩٦٠				
٦٧	٩٦	٨٩,٩	٤٧	٧	١١٠	٩١	-	٧١,٢	٤٦,٩	الأردن
٩٨	٩٤	٧٧,٣	-	٢	-	١٠٠		٧٧,٩	٥٣	الإمارات
١٠٠	١٠٠	٧٨,٧	-	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	٧٤,٢	٥٥,٥	البحرين
٩٣	٩٠	٧٤,٣	٣١	١	١٣١	٩٤	٣٥	٧٣,١	٤٨,٢	تونس
٩٨	٩٤	٦٩,٨	٢٥	٥	١٢٣	٨٧	٧٧	٧١	٤٧	الجزائر
٦٣	٦٦	٦٥,٦	-	-	-	١٠٠	٤٢	٥٢,٨	٣٦	جيبوتي
٩٤	٩٦	٧٩,٤	٩	٣	١٢١	٩٥	٦٤	٧١,٦	٤٤,٤	
٥٣	٥٧	٥٩	١٧	٣٧	٨٧	٦٩		٥٦,٣	٣٨,٧	
٩٩	٩٨	٨٢,٩	٤٠	٤	١٢٦	٧٩	-	٧٣,٢	٤٩,٧	
٧٢	٥٥	٧٠,٦	٣	٣٧	٨١	٤٧	٣٨	٥٥,٣	٣٦	
-	-	-	٣٤	٠٠	١٢٨	٨١	٦٦	٦٠,٣	٤٨,٥	
٩٨	٩٨	٧٤,٤		٠٠	-	٧٩	-	٧٤	٤٠,١	
٩٨	٩٣	٨٩,٢		١٠٠	-	١٠٠		٧٢,٢	٥٣	
٠٠	٩٧	٨٢,٩	٥٤	٥	-	١٠٠		٧٦,٨	٥٩,٥	
٠٠	٩٦		٦٩	٣	١٢٧	١٠٠	-	٧١,٩	٥٩,٦	
٥٩	٩١	٨٦,٧	٣٧	١	١٤٠	٩٩	٨٧	٧٣,٤	٤٦,٧	

تابع ... الجدول رقم(٢)

نسبة الأطفال المحصنين من	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين فوق	أ. معدل الحصول على السرعات الحرارية		نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة	العمر المتوقع					
		الضرورة كنسبة مئوية من المتطلبات	ب -		أ -	٢٠٠٣ - ٧٥		٢٠٠٥ ١٩٦٠		
٩٨	٩٨	٥٥,٦	٣٥	٣%	١٣٢	٩٨	٧٥	٦٩,٦	٤٦,١	مصر
٩٢	٩٠	٥٠,٧	٢٢	٧%	١٢٥	٨٠		٦٩,٥	٤٦,٧	المغرب
٨٤	٧١	٥١,٢	٠٠	١٠%	١٠٦	٥٦		٥٢,٥	٣٥,٣	موريتانيا
٦٧	٦٦	٤٩	٨	٣٦%	-	٦٩	-	-	-	اليمن

المصدر: Human Development Report 2005. UNDP. New-York. 2005

تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م جداول ملحقة ١٣\٤٨، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥م جداول الفصل الأول. العمر المتوقع منذ الولادة تمكنت ١٣ دولة عربية من بلوغ المعدل في الدول المتقدمة البالغ ٧٠ سنة.

ومن الجدول رقم(٢) يمكن التعرف على أهم هذه المؤشرات:

١ - مؤشر الحياة (العمر المتوقع منذ الولادة): ارتفع هذا المؤشر في معظم الدول العربية. خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥م بمقدار ٢٠ سنة وكان أعلى من ٧٠ سنة في معظم الدول العربية. وسجلت الإمارات أعلى معدل وبلغ ٧٧,٩ سنة. في حين كان أقل من ٧٠ سنة في المغرب ومصر. بينما انخفض المؤشر في العراق بمقدار ٥ سنوات من ٦٥-٦٠ سنة بسبب حروب دامت لأكثر من ٢٠ عاماً وحصار اقتصادي

(1) Human Development Report 2006. UNDP. New-York. 2006. Table No.5

استمر لمدة تزيد على ١٠ سنوات ، وتعرض العراق لحرب إبادة بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، كما واجهت السودان والصومال مصيراً مماثلاً من حروب أهلية طويلة وحصار أمريكي أثرت بشكل مباشر على مؤشر العمر المتوقع منذ الولادة. في حين كان هذا المؤشر منخفضاً وأقل من ٥٥ سنة في موريتانيا وجيبوتي بسبب الفقر وانخفاض مستوى التنمية.

٢ - نسبة السكان الحاصلين على مياه مأمونة ويستخدمون الصرف الصحي: بلغت نسبة الحاصلين على مياه شرب نظيفة في الوطن العربي في عام ٢٠٠٤م نحو ٨٤٪ من السكان، باستثناء الصومال وموريتانيا (وتتفاوت هذه النسبة بين ٧٠٪ في السودان و ١٠٠٪ في معظم دول الخليج وليبيا) وبلغت نسبة الذين يستخدمون الصرف الصحي ٧١٪ من السكان العرب.

٣ - معدل السعرات الحرارية الضرورية: ارتفع مؤشر الحصول على السعرات الحرارية الضرورية في الدول العربية ووصل لدرجة التخمة في بعضها فزاد على ١٢٠٪. في حين كانت نسبة من يعانون فقر التغذية كبيرة وتزيد على ٣٠٪ في الصومال والجيبوتي واليمن والسودان (كما هو مبين في الجدول رقم ٢).

٤ - التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة: حقق التعليم العربي

(1) Human Development Report 2006. UNDP. Table No. 7.10.12

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٦م، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك ٢٠٠٦م، جدول ٤-٨، ص ٢٧٤

تطوراً هاماً على الصعيد الكمي؛ فبلغ متوسط صافي القيد في مراحل التعليم الأساسي في عام ٢٠٠٣م نحو ٧٧٪ وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ٦٤٪. وتتفاوت هذه النسبة بين البلدان العربية، لكن من المؤكد أن أكثر من ٦١٪ من مجموع السكان العرب تحرروا من الأمية في معظم الدول العربية ما عدا اليمن والسودان ومصر وموريتانيا.

٥ - نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض: من الملاحظ ارتفاع نسبة الأطفال العرب المحصنين ضد الأمراض السارية كالحصبة والسل (كما يشير الجدول رقم ٢). فقد وصلت نسبة المحصنين في عام ٢٠٠٣م ضد الحصبة ٨٤٪ وضد السل ٨٦٪ وتقترب هذه النسب من ١٠٠٪ في قطر والبحرين وسوريا والأردن ومصر والجزائر وتونس والمغرب، وتنخفض عن ٧٠٪ في الدول الفقيرة كاليمن والسودان. كان لتحسن الغذاء وتوافر الخدمات الصحية وتحصين الأطفال ضد الأمراض أكبر الأثر على النمو السكاني. ففي حين

الجدول رقم (٣) عدد السكان ومعدل النمو السكاني في الدول العربية

متوسط معدل النمو	معدل النمو ٢٠٠٣-	٢٠٠٤م	٢٠٠٠م	١٩٩٥م	١٩٩٠م	
		٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٩٠-١٩٩٥	
٢,٣٧	٢,٦٨	٣٠٦,٤	٢٨٠,٣	٢٤٨,٢	٢١٨,٣	المجموع
٢,٥٦	٤,٧٤	٥٣٢٣	٤٨٢٠	٤٢٤٠	٣,٤٦٨	الأردن
٦,٨٣	٥,٧٥	٤٣٦٨	٣٢٤٧	٢٤١١	١٧٧٣	الإمارات
٢,١١	٣,٧٦	٧٠٨	٦٣٨	٥٨٧	٥٠٣	البحرين

تابع ... الجدول رقم(٣)

متوسط معدل النمو	معدل النمو ٢٠٠٣-	م٢٠٠٤م	م٢٠٠٠م	م١٩٩٥م	م١٩٩٠م	
١,١٥	٢,١٢	٠,٥٦	٩٩٣٠	٩٥٦٤	٨٩٥٨	٨١٥٤ تونس
٢,٤٣	٢,٦٢	٢,٢٤				٢٥٠٢٢ الجزائر
٣,١٧	٣,٠٤	٣,٠٩				٥٢٠ جيبوتي
٢,٤٤	٤,٣١	٢,٤٨				١٥١٨٧ السعودية
٢,٢٨	٢,٩٩	٢,٠٣				٣٢٤٣٦ السودان
٢,٦٩	٣,٢٦	٢,٢٦				١٢١١٦ سوريا
١	١,٥	١				٨٦٨٠ الصومال
٣,١٥	٢,٨	٢,٠٣				١٧٩٨٠ العراق
٠,٦٨	٤,١٧	٢,٨٧				١٦٢٥ عمان
٣,٥	٣,٢٣	٤,٨٢				٤١٨ قطر
٣,٨٦	٠,٩	٦,٤٨				٢١٤١ الكويت
١,١١	٢,٧٤	٠,٦				٢٥٥٠ لبنان
٣,٢٥	٢,٥٧	٣,١٩				٤٢٢٩ ليبيا
٢,٠٧	٢,٢٣	١,٩٨				١٥٥١٠ مصر
١,٦٥	١,٩٣	١,٥٩				٢٤١١٧ المغرب
٣,٠٣	٢,٥٨	٣,١١				١٩٨٠ موريتانيا
٣,٤	٣,١٨	٣,٢٣				١٢٨٦٠ اليمن

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥ الملحق

بقي معدل الخصوبة الكلية مرتفعاً بالمقارنة بالمعدل العالمي؛ كانت معدلات الوفيات الخام ووفيات الأطفال منخفضة، وإذ انخفض معدل الخصوبة الكلية الوسطي للدول العربية من ٦,٧ طفل خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٥م) إلى ٣,٧ طفل خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) فإنه بقي مرتفعاً بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ ٢,٧ والمعدل في الدول المتقدمة ١,٥ طفل لكل ألف

امراً^(١). وقد سجل معدل الوفيات الخام انخفاضاً ملحوظاً بسبب تحسن الخدمات الصحية ونوعية الغذاء في معظم الدول العربية بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣م (باستثناء الصومال وجيبوتي وموريتانيا والسودان) وكان المعدل قريباً من معدلات البلدان التي تتصف بالتنمية البشرية المرتفعة في الإمارات فوصل إلى ١,٥ و الكويت ١,٨^(١). كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣م من ١٩٧-٦١ طفلاً وتمكنت (الإمارات وقطر والبحرين) من تخفيض المعدل ليقترب من الدول المتقدمة بواقع ١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ مولود. وفي مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة انخفض المعدل العام للدول العربية من ١٣٢ إلى ٤٦ حالة لكل ألف مولود باستثناء العراق والصومال وموريتانيا، حيث كان المعدل مرتفعاً جداً ويزيد على ١٢٠٠. أي مقابل كل ١٠٠٠ طفل مولود هناك ١٢٠ طفل يموتون سنوياً^(٢) وذلك بسبب الحروب ونقص الأغذية والخدمات الصحية .

٢. ١ معدلات النمو السكاني في الدول العربية

بالنظر للمؤشرات السابقة في الدول العربية؛ فإن السكان العرب أصبحوا يتزايدون بسرعة كبيرة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني. ففي الفترة (١٩٨٥-١٩٩٥م) كان المعدل الوسطي للنمو السكاني العربي نحو ٢,٦٨٪ كما يبين الجدول (٣) وارتفع عدد السكان العرب خلال النصف الأول من عقد التسعينيات بمقدار ٣٠ مليون نسمة. وزادوا من ٢١٨,٢ مليون إلى ٢٤٨,٢ مليون نسمة، وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات زادوا بمقدار ٣٢ مليون نسمة ثم ارتفع عددهم بين عامي ٢٠٠٠ عام ٢٠٠٤م من ٢٨٠,٢ إلى ٣٠٦,٤ مليون نسمة مع حدوث انخفاض

(1) Human Development Report 2005. UNDP. Table No 5

السكان والتنمية في الدول العربية: مشكلات البطالة

بسيط في معدل النمو لهذه الفترة حيث بلغ نحو ٢,٢٥٪. وحصل خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤م) تباين شديد بين الدول العربية، فقد انخفض المعدل لأقل من ١,٢٪ في تونس والصومال ولبنان وفي المغرب ١,٦٥٪ (وقد تدخل هذه البلدان مرحلة التحول السكاني بوقت مبكر) وجاء المعدل مفاجئاً في عُمان إذ انخفض إلى ٠,٦٨٪ (وكان سلبياً بمقدار -٢,٧٨٪ في عام ٢٠٠٤) بسبب سياسات توطين العمالة العمانية. في حين حافظت مصر طوال الفترة على معدل عام بحدود ٢٪. وكانت الإمارات قد سجلت أعلى معدل نمو سكاني بلغ ٦,٨٣٪. بسبب تدفق العمالة الوافدة (ووصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٨,٢٣٪) وللأسباب ذاتها. ارتفع المعدل في كل من: الكويت (٣,٨٦٪) وقطر (٣,٥٪) وليبيا ٣,٢٥٪. في حين كان مرتفعاً في عام ٢٠٠٤م في كل من اليمن وموريتانيا والعراق (مقارنة بالسنوات السابقة) وكان يزيد على ٣٪. وفي سوريا انخفض المعدل من ٣,٢٦٪ بين ١٩٨٥-١٩٩٥م إلى ٢,٦٩٪ في العقد اللاحق. واقترب من المعدل الوسطي العربي في عام ٢٠٠٤م فبلغ ٢,٢٦٪.

الجدول رقم (٤) توزع قوة العمل العربية حسب الأنشطة الاقتصادية الأساسية ١٩٦٠ - ٢٠٠٤م

توزع قوة العمل حسب القطاعات %									
٢٠٠٣م			١٩٩٠م			١٩٦٠م			
خدمات	صناعة	زراعة	خدمات	صناعة	زراعة	خدمات	صناعة	زراعة	
٥٣	١٧,٥	٢٩,٥	٦٢	٢٣	١٥	٢٦	٢٤	٥٠	الأردن
٨١,٩	٧,٧	١٠,٤	٦٥	٢٧	٨	٤٢	٢٩	٢٩	الإمارات
٨٠,٣	١٥,٥	٤,٢	٦٨	٢٠	٢	٤١	٤٥	١٤	البحرين
٤٨	٢٨,٥	٢٣,٥	٣٩	٣٣	٢٨	٢٢	١٦	٦٢	تونس
٥٧,٣	١٩,١	٢٣,٦	٤٣	٣١	٢٦	١٩	١٠	٧١	الجزائر
٨٣,٩	٨,٢	٧,٩	٦١	٢٠	١٩	١٩	١٠	٧١	

تابع ... الجدول رقم (٤)

	توزيع قوة العمل حسب القطاعات %								
	٢٠٠٣م			١٩٩٠م			١٩٦٠م		
	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة
السودان	٨٧	٣	١٠	٦٩	٨	٢٣	٥٨,٣	٨,٣	٣٣,٤
سوريا	٦١	١٦	٢٣	٢٣	٢٤	٤٣	٢٦,٦	٢٥,٢	٤٨,١
الصومال	٨٨	٤	٨	٨٢	١٠	*	-	-	-
العراق	٦٧	١٢	٢١	٤٥	٢٤	٣١	٣٤,٢	٨,٣	٥٧,٤
عمان	٥٨	١٦	٢٦	١٦	١٨	٦٦	٨,٧	٢١	٧٠,٣
قطر	١٧	٢٤	٥٩	٣	٣٢	٦٥	١,٢	١١,٣	٨٧,٥
الكويت	١	٣٤	٦٥	١	٢٥	٧٤	١,٧	٦,٣	٩٢
لبنان	٢٨	٢٣	٣٩	٧	٣١	٦٢	٣,١	٣٠,٨	٦٦,١
ليبيا	٥٩	١٤	٢٧	١١	٢٣	٦٦	٤,٨	٢٠	٧٥,٢
مصر	٦٧	١٢	٣١	٤٢	٢٢	٣٦	٣١,٥	٢٢,٢	٤٦,٣
المغرب	٧٣	١٠	١٧	٤٥	٢٥	٣٠	٣٣,٨	٢٠,٢	٤٦
موريتانيا	٩٢	٢	٦	٥٥	١٠	٣٥	٥٢,٢	٥	٤٢,٨
اليمن	٨٢	٦	١٢	٦١	١٧	٢٢	٤٧,٤	٨,٥	٤٤,١
	٧١	١١	١٨	٣٧	٢٢	٤١	٢٩,٥	١٧,٥	٥٣

المصدر: تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤م، تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م جدول ٦ و٤٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥م

وهكذا ارتفع العدد الإجمالي لسكان الدول العربية خلال أربع سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤م بمقدار ٢٦,٢ مليون نسمة وبلغ ٢٠٦,٥ مليون نسمة (بمتوسط وسطي سنوياً قدره ٦,٥ مليون نسمة) وظلت مصر تحتل المرتبة الأولى في عدد السكان بين الدول العربية فوصل عدد سكانها عام ٢٠٠٤م إلى ٦٨,٦ مليون نسمة (تعادل نسبتهم ٢٢% من السكان العرب) كما تخطت عتبة ٣٠ مليون نسمة كل من السودان والجزائر والمغرب.

وتجاوزت ٢٠ مليون كل من اليمن والسعودية والعراق. واقتربت سوريا من ١٨ مليون نسمة. في حين تجاوزت الإمارات لبنان بعدد السكان فبلغ عدد سكانها ٤,٣٦٨ مليون نسمة. وكان عدد السكان أقل من مليون في كل من قطر والبحرين وجيبوتي كما بين الجدول (٣).

وكما يشير تقرير التنمية الإنسانية في العالم لعام ٢٠٠٥م فإن معدل النمو السكاني في الدول العربية في الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٣م) قد تساوى مع المعدل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبر الأعلى في العالم فبلغ ٢,٧٪ لكل منهما. مقارنة مع الوسطي في البلدان النامية ١,٩٪ وفي العالم ١,٦٪ وفي البلدان المتقدمة (منظمة التعاون والتنمية) ٠,٨٪ وتوقع التقرير بقاء المعدل للدول العربية طوال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥م عند ٢٪ وانخفاضه في العالم إلى ١,١٪ وفي الدول النامية ١,٣٪ وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية إلى ٠,٥٪ كما توقع التقرير أن يبلغ عدد سكان الدول العربية عام ٢٠١٥م نحو ٣٨٦ مليون نسمة^(١).

١. ٤. توزيع قوة العمل العربية حسب الأنشطة الاقتصادية

تميزت قوة العمل العربية في ستينيات القرن المنصرم باعتماد السكان العرب على قطاع الزراعة والرعي كمصدر رزق أساسي؛ إذ كان هذا القطاع يُشغّل أكثر من ٧٠٪ من قوة العمل العربية حتى في البلدان التي لم تكن زراعية أصلاً مثل الأردن ولبنان وليبيا والسعودية؛ فوصلت هذه النسبة في الأردن إلى

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥م، ص ٢٢، وجدول

الجدول رقم (٥) قوة العمل الخام ومعدل البطالة في الدول

معدل البطالة %		حصة النساء من قوة العمل البالغة ١٥			قوة العمل (معدل النمو)	قوة العمل كنسبة مئوية من مجموع		
٢٠٠٠ -	١٩٩٥ -				١٩٩٥ -			
١٣,٧	-	٢٥	١٤,٧	١٤	٥,٥	٣٣,٩	٢٨,٣	الأردن
٢,٣	١,٨	١٥,١	٥,١	٤	٢,٥	٤٠,٥	٥٥,٦	الإمارات
٢.	٢٧,٩	٢١,٩	١٩,٩	٥	٣,٢	٤٩,٧	٤٥,٥	البحرين
١٤,٣	١٥,٧	٣٢,٧	٢٨,٩	٢٤	٢,٧	٤١,٦	٣٧,٢	تونس
٢٧,٣	٢٧,٩	٢٩,٧	٢١,٤	١٩	٣,٨	٣٣,٧	٣٠,٣	الجزائر
-	-	٤٥,٦	٥٠,٣	٤٩,٤	٢,٦	٤٦,٨	٤٩,١	جيبوتي
٥,٢	٤,٣	٢٠,١	٧,٦	٥	٣,٤	٣٧,٥	٢٤,٩	
١٧	-	٣٠,٢	٢٦,٩	٢٦	٢,٨	٤٠,٨	٣٩,٧	
١١,٧	-	٢٨,١	٢٣,٥	٢١	٤,١	٣٤,٢	٣٠,٨	
-	-	٤٣,٤	٤٣,٤	٤٣,٩	٣,٥	٤٢,٥	٣٤,٩	
٢٨,١	-	٢٠,٨	١٧,٣	١٦	٣,٦	٢٦,٨	٢٦	
-	-	١٤,٩	٦,٢	٦	٣,٩	٤٥	٣٦,٢	
٢٥,٦	٢٢,٥	-	-	-	-	-	-	
٣,٩	٣,٣	١٨,٨	٦,٧	٤	١,٩	٥٢,٨	٥٩,٣	
١,١	٠,٧	٢٥,٢	١٣,١	٨	٨,٥	٥٨,٧	٤٧,٥	
٨,٤	-	٣٠,٢	٢٢,٦	١٨	٣,٣	٣٥,٧	٣٠,٢	
١,٧	-	٢٤,٦	١٨,٦	١٦	٣,٣	٣١,٥	٣١,٤	
١١	١١,٣	٣٢,٦	٢٦,٥	٢٤	٢,٩	٤٠,٣	٢٧,٩	
١١,٩	١٣,٩	٢٥,١	٣٣,٥	٢٩	٢,٥	٤٢,١	٣٩,٤	
-	-	٤٣,٩	٥	٤٦	٢,٨	٤٤,٦	٤٥,٥	
١١,٥	-	٢٨,٣	٢٢,٥	٢٥	٣,٩	٣١,١	٢٩,٩	
١١,٥	-	٢٩,٩	٢٦	٢٤,٩	٣,٢	٣٧,٤	٣٥,١	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٥ م.

النصف ٥٠٪ وفي لبنان إلى ٣٨٪ وفي ليبيا ٥٩٪ وفي السعودية ٧١٪ ولم تكن الصناعة العربية لتستوعب أكثر من ١١٪ من قوة العمل؛ في حين كان القطاع الخدمي تقليدياً ولم تتجاوز حصته ١٨٪ من مجمل قوة العمل العربية (كما يبين الجدول رقم ٤).

ظل الاقتصاد العربي برمته اقتصاداً تقليدياً حتى نهاية السبعينيات. فاعتمد على الزراعة والرعي والصيد مع دور محدود للنفط والصناعة التحويلية، وحصل تحول مهم في تركيب قوة العمل العربية مع نهاية الفورة النفطية في مطلع الثمانينيات نتيجة لترك عدد كبير من السكان العرب العمل في الزراعة والهجرة للمدن الكبرى؛ فانخفضت حصة الزراعة في قوة العمل من ٧١-٣٧٪، وحيث لم تكن هناك صناعة تحويلية عربية متطورة تستوعب هذا الفائض من قوة العمل الريفية؛ إذ زادت حصة الصناعة (التحويلية والاستخراجية والبناء معاً) من ١١-٢٢٪ فقط؛ فقد احتشدت العمالة الزراعية الفائضة في القطاع الخدمي ووصلت نسبتهم في هذا القطاع إلى ٤١٪ في عام ١٩٩٠م. وكانت الحصة الأكبر من العمالة الفائضة في الزراعة قد ذهبت إلى القطاع العام مع استمرار الدولة بتأدية دور رب العمل الأساسي حتى أواخر ثمانينيات القرن الماضي؛ وأخذت العمالة الزائدة هنا شكل البطالة المقنّعة.

وبين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠م انخفضت حصة الزراعة من ٣٥٪ إلى ٢٣٪. ثم هبطت إلى ٢٩,٥٪ عام ٢٠٠٢م (وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر) إذ كانت مرتفعة في الصومال ٧٢٪ وموريتانيا ٥٢٪ والسودان ٦٢٪ ومتوسطة في مصر ٣٠٪ والمغرب ٣٧٪ وسوريا ٢٨٪ وتونس ٢٩٪) ومنخفضة جداً وتقل عن ٦٪ في كل من لبنان وليبيا وقطر والكويت والبحرين.

ويمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد العربي ظل تقليدياً حتى عام ٢٠٠٣م؛ ورغم الانخفاض الشديد في نسبة العاملين في الزراعة إلا أن هناك ٨٧ مليون نسمة (يمثلون ثلثي سكان الريف العربي) ما زالوا يعملون في الزراعة والرعي في حين لم تزد حصة الصناعة عن ١٧,٥٪ من قوة العمل العربية وتضم هذه النسبة الضئيلة عمال البناء والتشييد والصناعات الاستخراجية إلى جانب عمال الصناعة التحويلية. وبإستثناء تونس والمغرب ولبنان وسوريا ومصر فإن حصة الصناعة كانت أقل من ٢٠٪ من قوة العمل ولم تصل إلى ١٠٪ في بعض الدول ماعدا قطر والبحرين فتجاوزت النسبة ١١٪. في المقابل هناك نمو متضخم لحجم العاملين في القطاع الخدمي، وعلى نحو خاص في دول الخليج العربية وليبيا فزادت حصة هذا القطاع في عام ٢٠٠٣م عن ٧٠٪ ووصلت إلى ٩٢٪ في الكويت ونحو ٨٤٪ في السعودية وقرابة ٨٢٪ في الإمارات؛ لكن هذه النسبة لا تعبر بالضرورة عن وجود قطاع خدمي متطور؛ فالفرص الأكبر المتاحة للعمل أمام الشباب كانت في هذا القطاع.

١. ٥ معدلات نمو قوة العمل

تظهر الآثار الاجتماعية السلبية للنمو السكاني في الدول العربية في ارتفاع معدلات البطالة في عدد منها؛ وإذ يتجه المعدل العام للنمو السكاني للانخفاض قليلاً؛ فإن معدل النمو في قوة العمل يتجه للارتفاع كما هو مبين في الجدول رقم (٥) ففي حين كان معدل نمو قوة العمل في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣م) نحو ٣,٢٪ فهو يزيد على معدل النمو السكاني بمقدار ٠,٨٪.

(١) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعالم ١٩٩٤، نيويورك، ١٩٩٤، ص ٣٨٣.

وهذا الفرق مرشح للارتفاع بمقدار ٢٪ في عام ٢٠٢٥م حيث سينخفض معدل النمو السكاني إلى ٢٪، بينما سيرتفع معدل نمو قوة العمل إلى ٤٪^(١) وفي ظل محدودية الطلب على اليد العاملة في سوق العمل العربية؛ فإن ذلك سيشكل ضغوطاً كبيرة على سوق العمل العربية في المستقبل مع زيادة عدد خريجي المعاهد الفنية والجامعات. وخروج عدد كبير من النساء ربات المنازل للبحث عن عمل خارج المنزل .

وبالنظر لمعدل النشاط الاقتصادي العربي الخام (القوة العاملة كنسبة مئوية من السكان) فإن هذا المعدل كان منخفضاً في عام ١٩٩٥م وبلغ ٣٥٪، ثم ارتفع قليلاً إلى ٣٧,٤٪ في عام ٢٠٠٣م كما هو مبين في الجدول رقم (٥) لكن هذا المعدل يبقى منخفضاً بالمقارنة مع المعدل الوسطي في الدول النامية، حيث بلغ ٤٧٪ وفي الدول المتقدمة ٤٩٪، أي هناك ١٢٪ من السكان العرب لا يُستفاد من طاقتهم لكن بشكلٍ إفرادي يتجه معدل النشاط الاقتصادي الخام للارتفاع نحو المعدلات العالمية في ١١ دولة عربية (دول مجلس التعاون الخليجي - عدا السعودية - وتونس والمغرب ومصر وجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا) إذ تخطت حاجز ٤٠٪ في عام ٢٠٠٣م، وفي البحرين وصل المعدل لمثيله في الدول الصناعية . في حين تجاوز المعدل العالمي في قطر والكويت؛ لكن هذه النسب في دول الخليج غير ثابتة وتعتبر عن وضعية الحراك الاجتماعي لقوة العمل الوافدة؛ فالإمارات مثلاً كانت قد تخطت المعدل العالمي

(١) المرجع السابق ص ١٦٨-١٧٢.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٥ ص ٢٦.

(٣) صحيفة الحياة (الدولية) ٢٠٠٦/١/١٧ .

في عام ١٩٩٥م بسبب تدفق العمالة الوافدة فبلغ المعدل ٥٥,٦٪. ثم انخفض المعدل إلى ٤٠,٥٪ بسبب سياسات توطيين العمالة التي بدأت تنتهجها الإمارات ومعظم دول الخليج وذلك بالاستغناء التدريجي عن العمالة الأجنبية؛ لكن من المفارقة أن يتخطى معدل النشاط الاقتصادي الخام حاجز ٤٠٪ في الدول الأقل نمواً (جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا) بالمقارنة مع الدول المتوسطة النمو (الأردن ولبنان وسوريا والعراق وليبيا والجزائر) التي بقي معدل النشاط الخام فيها منخفضاً وتراوح بين ٣١-٣٤٪. أما في العراق وفلسطين فكان المعدل أكثر انخفاضاً بسبب ظروف الحرب والحصار الاقتصادي المفروض عليهما من قبل قوات الاحتلال.

٦. ١ مشكلة البطالة في الدول العربية

تبدو مشكلة البطالة من أعظم التحديات التي تواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين؛ فمن يولدون اليوم سيدخل قسم كبير منهم سوق العمل بعد ١٥ أو ٢٢ سنة والداخلون الجدد لسوق العمل في عام ٢٠٠٥ هم في الواقع من مواليد الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠م حين كان معدل النمو السكاني يزيد على ٣,٢٪ وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العجز المتراكم في سوق العمل (الفرق بين العرض والطلب) والبطالة السافرة والمقنّعة سندرك إلى أي حد من الخطورة وصلت مشكلة البطالة في الدول العربية؛ فالعوامل الاقتصادية تتبدل بسرعة في مرحلة العولمة وتحاول الدول العربية الاندماج في الاقتصاد العالمي وألا تبقى منغلقة على ذاتها؛ وفي محاكاتها للعولمة تجري عمليات خصخصة سريعة لممتلكات القطاع العام (الصناعي والخدمي) وتتخلى الدولة عن دورها كرب عمل أساسي وعن القطاع العام

كقطاع معيل للسكان؛ في حين تميل المشاريع الحديثة في القطاع الصناعي الخاص لاستخدام تكنولوجيا متطورة تعتمد على عدد محدود ونوعية محددة من المهارات والتخصصات، وتحاول بعضها تسريع عملية التحول للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) الذي يعتمد على عدد أقل من العاملين. والحالة هذه فإن البطالة تتفاقم بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٩ سنة ويشكلون نسبة تزيد على ٦٥٪ من مجموع الباحثين عن عمل.

ومن ناحية أخرى وتمشياً مع الحياة العصرية خرجت آلاف النساء العربيات من ربات المنازل يبحثن عن عمل بأجر أو مصدراً إضافياً للدخل؛ فمن الجدول (٥) يمكن ملاحظة التطور البطيء في هذا الاتجاه حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل العربية الكلية من ٢٤,٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٩,٩٪ عام ٢٠٠٣م لكن ما تزال هذه النسبة منخفضة؛ فهي أخفض من المعدل للدول النامية بمقدار ١٧٪ وللدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ مع الأخذ بعين الاعتبار أن أكثر من ٥٠٪ من النساء العربيات المشتغلات يعملن في الزراعة (وأكثر من ٤٥٪ من العاملات في الزراعة يعملن بلا أجر). ومن المفارقة أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة في قوة العمل هي في الدول الأقل نمواً (موريتانيا ٤٦٪ وجيبوتي ٤٥,٦٪ والصومال ٤٣,٣٪) في حين كانت أقل من ٢٥٪ في ليبيا ودول الخليج وتزيد قليلاً عن ٢٥٪ في باقي الدول متوسطة النمو (تونس والجزائر ولبنان وسوريا والأردن ومصر واليمن).

(١) العالم العربي : ثلاثة عقود من التنمية المستقلة . (مجموعة كُتاب) باللغة الروسية). ايسايف .ف.ي - ناومكين .ف.ف . موسكو. ١٩٩٠ ص ١١٣
(2) U.N.Report on the world social Situation. 1993.New-york.1993.P.17-19

معدلات البطالة في الدول العربية

تعاني المصادر الإحصائية العربية الرسمية من ارتفاع نسبة الخطأ مما لا يسمح بوضع تصور دقيق عن حجم مشكلة البطالة في الوطن العربي؛ وفي حالة توفرت البيانات تكون إما ناقصة أو متضاربة مع مصادر أخرى؟ فمثلاً قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٤م حجم البطالة في الوطن العربي بنحو ٦,٨ مليون عاطل عن العمل وبمعدل وسطي يعادل ١٠٪ من حجم قوة العمل في حين قدرت منظمة العمل العربية ومنظمة العمل العالمية (International Labor Organistion ILO) : للعام نفسه حجم البطالة بنحو ١٠ مليون عاطل عن العمل وبمعدل وسطي ١٥٪ من حجم قوة العمل^(١) ومن المتوقع مع ارتفاع مستوى التعليم في الوطن العربي ودخول المرأة ميدان العمل أن تزداد مشاركة النساء في قوة العمل؛ ما يضيف ضغوطات إضافية في سوق العمل تتمثل بزيادة حجم العرض مقارنة مع محدودية الطلب؛ وإذا كان متوقعاً أن تشهد قوة العمل العربية معدل نمو يتراوح بين ٤٣٪ في السنوات العشر المقبلة وبأخذ عام ٢٠٠٣م سنة أساس؛ فهناك بين ٤,٥٣,٥ مليون عامل سيدخلون سنوياً ولأول مرة سوق العمل^(٢).

ولما كان حجم الاستثمار العربي منخفضاً ولم يتجاوز ٢٠٪ من قيمة الناتج الإجمالي العربي كوسطي للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) فهذا المعدل غير كاف لتأمين فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار تباين معدلات الاستثمار والبطالة بين البلدان العربية، تبعاً للسياسات الاقتصادية الوطنية في التحرير

(١) الرأي العام الكويتية، ٤ يونيو - حزيران ١٩٩١م

(2) U.N.Report on the World Social Situation.P.17

الاقتصادي والتثبيت المالي والخصخصة ، وتباين نتائج هذه الإجراءات ومدى انعكاسها السلبي على سوق العمل متمثلاً بتراجع حجم الطلب على اليد العاملة ومن ثم زيادة البطالة؛ فمن نتائج سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة كان ارتفاع معدلات البطالة في الأردن مثلاً من ٥,٤٪ إلى ١٨,٨٪ ما بين عامي ١٩٨٤-١٩٩٣م وفي الجزائر من ٩,٧٪ إلى ٢٤,٣٪ ما بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٣م. وفي دول أخرى كان المعدل في عام ١٩٩١ في تونس ١٥٪ وفي المغرب و ١٧,٣٪^(١) وكما يبين الجدول رقم(٥) بقيت معدلات البطالة في هذه البلدان مرتفعة حتى عام ٢٠٠٣م وكانت كل من السودان والعراق وفلسطين تعاني من ارتفاع شديد في معدلات البطالة بسبب الحروب والحصار الذي فرضته أمريكا وحلفاؤها على هذه البلدان.

وفي المحصلة النهائية بلغ حجم عاطلين عن العمل في الدول العربية في عام ٢٠٠٣م نحو ١٨ مليون عاطل عن العمل تعادل نسبتهم ١٥٪ من قوة العمل العربية البالغة ١١٥ مليون^(٢) وبهذا يكون عدد العاطلين عن العمل قد تضاعف ثلاث مرات في أقل من ١٠ سنوات بين ١٩٩٤-٢٠٠٣م. وفي دراسة أعدها البنك الدولي عام ٢٠٠٥م بينت أن الدول العربية ستكون بحاجة لإحداث نحو ٩٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٠م لتتخلص من البطالة^(٣). وبفرض أن المعدل الوسطي لكلفة إحداث فرصة عمل واحدة يتراوح بين ١٠-٥٠ ألف دولار فهناك حاجة لاستثمار من ٩٠٠-٤٥٠٠ مليار دولار لتأمين فرص العمل.

٧. ١ الحراك الاجتماعي للعمالة العربية ومشكلة

(١) جريدة الحياة الدولية (اقتصاد وأعمال) تاريخ العدد ٢٨/٣/٢٠٠٦م
(2) MiddleEast Monitor.March.1996.p.13

العمالة الوافدة

ارتبطت ظاهرة الهجرة بالوجود الإنساني ذاته؛ فمنذ القدم كان البشر ينتقلون من مكان لآخر؛ بحثاً عن حياة آمنة وظروف معيشة أفضل. وفي العصر الحديث تعبر الهجرة (الداخلية والخارجية) عن نشاط الحراك الاجتماعي واتجاهاته المختلفة للداخل أو الخارج. وتختلف أبعاد وآثار ظاهرة الهجرة الخارجية من بلد لآخر؛ تبعاً لاختلاف الظروف والأسباب الاجتماعية والاقتصادية المسببة لها. فهناك عوامل دافعة للهجرة من مكان الإقامة الأم كالبطالة وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة.... إلخ وعوامل معاكسة جاذبة للهجرة في بلدان أخرى مثل دول الخليج العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية.

١. ٧. ١ الهجرة وتكامل سوق العمل العربية

شهدت معظم الدول العربية في فترة «الفورة النفطية» بين عامي (١٩٧٥-١٩٧٩) حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي قبل حدوث الموجة التضخمية الكبرى في عقد الثمانينيات؛ فكانت أسعار الصرف للعملات العربية مستقرة. والقوة الشرائية للأجور مقبولة، وتمكنت التنمية القطرية العربية من بناء قاعدة الخدمات الأساسية Services Base وبناء القاعدة التحتية للاقتصاد Infrastructure من طرق واتصالات.

(١) الديحاني. ماجد صالح (العمالة الوافدة: دراسة تحليلية). مجلس التعاون الخليجي الأمانة العامة. قسم الدراسات والبحوث. الكويت. ٢٠٠٠م. ص ١

الجدول رقم(٦) نسبة العمالة في دول الخليج العربية

١٩٧٥م				
مجموع العمالة	نسبة العمالة	نسبة العمالة	نسبة المواطنين في قوة العمل	
١٧٩٩	%٤	%٣٩	%٥٧	السعودية
٢٩٨	%٢١,٩	%٤٩,٢	%٢٩,١	الكويت
٢٩١	%٦٥,٧	%١٩,١	%١٥,٢	الإمارات
٧٧	%٣٠,٨	%٨,٢	%٦	البحرين
٧١	%٤٥,٨	%٦,٢	%٤٨	عمان

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام: ١٩٨٠-١٩٨٥م.

وبالنظر لبنية سوق العمل العربية كان هناك نوع من التكامل العفوي بين جانبي السوق؛ ففي حين عانت بعض الدول العربية من وجود فائض في العمالة مثل (اليمن - مصر - الأردن - فلسطين - سوريا - لبنان - المغرب - تونس والجزائر....إلخ) كانت دول أخرى تعاني نقصاً في العمالة كدول الخليج العربي وليبيا التي شهدت نهوضاً تنموياً فكان الطلب مرتفعاً على اليد العاملة؛ لاسيما على أصحاب المهن وعمال البناء والإنشاءات والمعلمين والمهندسين والفنيين وأساتذة الجامعات؛ فكانت العمالة الفائضة في بعض الدول العربية تكمل النقص في بعضها الآخر، وكان التكامل العفوي في سوق العمل العربية بين الدول المصدرة للعمالة والدول المستقبلة يُعد ثمرة طبيعية لتبادل المنافع، فالدول المصدرة للعمالة لديها عجز في رأس المال وفائض في قوة العمل، والدول المستوردة لديها نقص

(١) جريدة الحياة ملحق (اقتصاد وأعمال) تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٦م .

في اليد العاملة وفائض في رأس المال فأسهم هذا التكامل ببقاء معدلات البطالة في الدول المصدرة للعمالة منخفضاً (أقل من ٥٪). وبالنظر لبنية سوق العمل العربية يمكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين أساسيتين:

أ - دول مصدرة للعمالة: ومن أهم هذه الدول (مصر واليمن والأردن ولبنان وسوريا ودول المغرب العربي) التي عانت فائضاً في قوة العمل نتيجة لانخفاض معدلات الاستثمار ومحدودية فرص العمل في القطاعين العام والخاص؛ فوجدت العمالة الفائضة فرصاً للهجرة لأسواق العمل العربية والأجنبية في الدول التي تتمتع بارتفاع الدخل والأجور؛ على نحو خاص دول الخليج العربية التي بلغ حجم العمالة العربية الوافدة إليها بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٠م قرابة ٦ ملايين عامل وكانت مصر من أهم البلدان المصدرة للعمالة لدول الخليج، ولديها ما يزيد على مليون عامل، تلتها اليمن وكان لديها ٧٥٠ ألف عامل يماني (يعمل غالبيتهم في المملكة العربية السعودية) ثم الأردن وكان لديها نحو ٣٠٠ ألف عامل ولبنان ٢٠٠ ألف عامل وسوريا لديها ١٥٠ ألف في دول الخليج، عدا العمالة المهاجرة من هذه الدول إلى ليبيا وأوروبا وأمريكا.

وكانت نسبة العمالة المهاجرة إلى العمالة الوطنية مرتفعة في بعض الدول العربية فكانت في الأردن ٥٢٪

-
- (١) صحيفة الرياض السعودية (ملف العمالة الوافدة). تاريخ العدد ٢٦ يوليو ٢٠٠٤م. ٩ جمادى الآخر ١٤٢٥ هـ. انظر أيضاً العربية. نت. ملف خاص عن العمالة الوافدة في الخليج. ٢٦/٧/٢٠٠٤م: www.alarabia.net
- (٢) غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، الأموال المهاجرة وأثارها على الاقتصاد الوطني، مركز المعلومات. أبوظبي ٢٠٠٥م ص ٣-٤ .

وفي لبنان ٣٥٪ وفي سوريا ٣٩,٥٪ و في اليمن ٤٠٪^(١). أما دول المغرب العربي (تونس - المغرب - الجزائر) فكان الاتجاه الأساسي لحركة العمالة الفائضة نحو الاتحاد الأوروبي (على نحو خاص فرنسا وإيطاليا) حيث بلغ عدد العمال المغاربة المقيمين في أوروبا عام ١٩٩٠م أكثر من ٥ مليون عامل عربي وأكثر من ٨٥٪ منهم في فرنسا^(٢).

ب - دول مستوردة للعمالة: وتضم هذه الدول ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد أنفقت هذه الدول أموالاً ضخمة في الفترة (بين ١٩٧٥-١٩٩٠م) لبناء القاعدة الأساسية للاقتصاد، والنهوض بالتعليم والصحة وتوفير قاعدة متطورة من الخدمات الأساسية للسكان؛ وكانت بحاجة ماسة لليد العاملة البسيطة وأصحاب المهن المختلفة وحملة الشهادات؛ لكن حجم العمالة الوافدة خضع لتغير مستمر بفعل الظروف السياسية والاقتصادية في أسواق العمل الوطنية لهذه البلدان. وهناك تقديرات مختلفة ومتباينة أحياناً لحجم العمالة الوافدة. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية اعتماداً على العمالة الوافدة ومن أكبر الأسواق المستقبلية لها؛ فقد قُدر حجم هذه العمالة الوافدة بين عامي (١٩٧٥-١٩٩٠م) بنحو ٢٦,١١ مليون عامل، منهم ٦,٣ مليون عامل عربي (تعادل نسبتهم ٥٣٪ من حجم العمالة الوافدة).

(١) مجلس التعاون الخليجي . الأمانة العامة. الشؤون الاقتصادية، إدارة الدراسات التكامل الاقتصادي. (سلسلة دراسات ميزان المدفوعات)، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، محدداتها وأثارها الاقتصادية، ص ٤٣-٥٩.

(٢) غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، الأموال المهاجرة، وأثارها على الاقتصاد الوطني، مركز المعلومات. أبوظبي ٢٠٠٥م ص ٢-٣.

وفي الفترة بين (١٩٧٥-١٩٨٠) كانت نسبة العمالة الوافدة إلى مجموع العمالة الوطنية في الإمارات ٧٥٪ وفي قطر ٨١٪ والكويت ٦٩٪ والسعودية ٤٣٪ وليبيا ٤٢٪ وعمان ٣٤٪. ونسبة الذكور بينهم ٧٨٪. كما توزعت العمالة الوافدة حسب الجنسية على النحو التالي: ٢٨٪ آسيوية (الهند وباكستان وبنغلادش ودول أخرى) ١٧,٥ ٪ مصرية. ١٥,٥٪ يمنية، ١٣,٥٪ أردنية وفلسطينية، ٣,٥٪ سورية والصومال والسودان وتونس، ٧,٥٪ والباقي من دول عربية أخرى. حيث بلغ عدد العمال العرب في هذه الفترة: مصريون نحو مليون عامل، يمنيون ٧٥٠ ألف، أردنيون بين ٣٥٠-٤٠٠ ألف، سوريون بين ١٥٠-٢٠٠ ألف^(١). ولم يتغير تركيب سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي كثيراً حتى مرحلة ما قبل اجتياح الكويت عام ١٩٩١م فكان حجم العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٥,٣ مليون عامل ونسبتهم ٥٦٪ من العمالة الأجنبية. لكن بسبب الاجتياح وظروف الحرب الناشئة عنها غادر في فترة الحرب من دول مجلس التعاون الخليجي نحو الوطن الأم نحو (٢٠٠ ألف عامل أردني؛ ونحو ٦٥٠ ألف عامل يمني و ٥٠٠ ألف عامل مصري، ونحو ١٠٠ ألف عامل سوري ولبناني)^(٢) عدا الفلسطينيين.

ولكن للأسف الشديد تغيرت الصورة كثيراً بعد اجتياح الكويت وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م التي تركت ظلالاً ثقيلة على المنطقة من حروب وأحداث سياسية كان لها آثار سلبية

(١) انظر: صحيفة (الحياة) الدولية ١٨/٤/٢٠٠٧م وصحيفة (الاتحاد)، أبو

مباشرة على بنية سوق العمل العربية أصبح من الصعب تجاوزها وذلك بالاستغناء التدريجي عن العمالة العربية الوافدة بالعمالة الآسيوية الرخيصة.

١. ٧. ٢. العمالة العربية والتحويلات الخارجية

من الصعوبة بمكان تحديد حجم تحويلات العمال العرب المغتربين ؛ لأنها لا تتم بطرق رسمية دوماً. ونظراً لكون غالبية العمال من الذكور البالغين (معظمهم من العزاب أو المتزوجين الذين تركوا أسرهم في بلدهم الأصلي). فكانوا يحولون صافي دخلهم لأسرهم في الوطن الأم إما على شكل سلع عينية كاللبضائع والمنتجات وتُقدر بعض المصادر نسبتها بنحو ٣٠٪ من حجم التحويلات ، أو على شكل تحويلات نقدية عن طريق المصارف والبنوك وبلغت نسبتها ٥٠٪ من مجموع التحويلات، أو على شكل عملات صعبة ينقلونها معهم عند زيارتهم للوطن، وإذ تشير هذه المصادر لحجم المجموع التراكمي لتحويلات العمال العرب من دول الخليج العربية بين عامي ١٩٧٣ - ٢٠٠٤م بأنه بلغ نحو ١٨٩ مليار دولار (نالت مصر الحصة الأكبر منها تلتها فلسطين والأردن ثم اليمن ولبنان وسوريا) فإن هذه التحويلات ساعدت على رفد هذه الدول بالعملات الصعبة وتعديل ميزان مدفوعاتها؛ فقد تجاوزت قيمة هذه التحويلات السنوية نسبة

١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر وفلسطين والأردن واليمن، وكانت تصل قيمتها لأكثر من ٧٠٪ من قيمة الصادرات في هذه الدول^(١). وفي مصر تُعد تحويلات المصريين في الخارج المصدر الأول للحصول على النقد الأجنبي في الدولة؛ فقد وصل دخل مصر من هذه التحويلات في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥م) إلى ٢٤,٢ مليار دولار بمتوسط سنوي قدره ٥,٧ مليار دولار مقارنة مع دخلها من السياحة التي تراوحت في هذه الفترة بين ١,٥-٢ مليار دولار سنوياً. وعائدات المرور في قناة السويس تراوحت بين ١,٢٥-١,٩ مليار دولار سنوياً^(٢). وهكذا وجدت العمالة الفائضة في الدول العربية المصدرة للعمالة مثل اليمن ومصر والأردن وسوريا ولبنان فرص عمل مؤقتة ومجزية في دول الخليج العربية وليبيا مكنتها من الوصول للدخل لإعالة أسرها وتحسين مستوى معيشتهم.

١. ٧. ٣. العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي والآثار الناجمة عنها

تعد مشكلة العمالة الوافدة في الدول العربية من الموضوعات الحديثة التي أصبحت وثيقة الصلة بقضايا السكان والتنمية، فهي مشكلة بالنظر لحجمها الكبير إذ تبلغ ١٦ مليون، في حين تعاني الدول العربية من وجود عدد مماثل من العاطلين من العمل. وتثير مشكلة العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي قلقاً كبيراً الآن لدى الأوساط الرسمية والمؤسسات البحثية في دول المجلس . وبالنظر لحجم الآثار السلبية لهذه العمالة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية الخليجية، ورغم الإقرار الشعبي والرسمي بدورها في التنمية؛ وعدم إمكانية الاستغناء عنها، لكنها ستترك في المدى البعيد آثاراً سلبية تمس الأمن الاجتماعي والثقافي عندما تتحول لقوة اجتماعية فاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية ومؤثرة في النسيج الثقافي وهوية المجتمع العربي الإسلامي. لكن كيف تحولت العمالة الآسيوية لمشكلة؟ بدأت هجرة هذه العمالة وبحكم القرب الجغرافي منذ خمسينيات القرن العشرين بشكل خاص للكويت والإمارات . وكانت أعلى نسبة عمالة في تلك الفترة من الهند وإيران. ومع تنامي حجم العائدات النفطية وحاجات التنمية والبناء أخذ الاعتماد على العمالة الوافدة يتزايد بسرعة، وتُعد الكويت نموذجاً لهذه الحالة ففي الكويت كان عدد السكان عام ١٩٥٧م نحو (٢٠٦٤٧٣) نسمة يشكل الوافدون ٤٥٪ وفي عام ١٩٦١م أصبحت نسبة الوافدين ٥٠٪ وفي تعداد السكان لعام ١٩٦٥م كانت نسبة الوافدين منهم ٥٣٪. وبقيت هذه النسبة ثابتة في عام ١٩٧٠م لكنها في عام ١٩٨٠م قفزت إلى ٥٨٪. واستمرت هذه النسبة بالزيادة حتى عام ١٩٨٥م، حيث بلغت ٧٥,٤٪. ولوحظ أن العمالة العربية استحوذت على

نسبة كبيرة من قوة العمل الوافدة في دولة الكويت حيث قدرت نسبتها في ذلك العام بنحو ٦٠٪ من إجمالي العمالة الوافدة و نسبة الآسيويين منها ٣٨٪^(١).

كان حجم العمالة الآسيوية حتى عام ١٩٧٥م في دول مجلس التعاون الخليجي محدوداً (كما يوضح الجدول رقم ٦) مقارنة بقوة العمل الوطنية في المملكة العربية السعودية إذ لم يتجاوز ٤٪ وبلغ في الكويت قرابة ٢٢٪ وفي البحرين ٣٠,٨٪ في حين ارتفع في عُمان إلى ٤٥,٨٪ وكان الأعلى في الإمارات إذ وصل إلى ٦٥,٧٪.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات أخذت تتضاءل نسبة استقدام العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض أسعار النفط والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها دول المجلس. وما نجم عنها من سياسات مالية انكماشية والحد من الإنفاق الحكومي. واتخاذ بعض الخطوات الإجرائية لتخفيض حجم العمالة الوافدة وخاصة العمالة غير الماهرة منها؛ فقد استغنت المملكة العربية السعودية عن ٦٠٠ ألف عامل وافد، وفي قطر بسبب تراجع الإنفاق الحكومي اضطرت الحكومة في عام ١٩٨٤م أن تطلب من العمال الأجانب الذين تزيد أعمارهم عن خمسين عاماً التخلي عن أعمالهم بينما خفضت الكويت في خطتها الخمسية (١٩٨٥ - ١٩٩٠م) من حجم العمالة الوافدة نحو ٢٨ ألف عامل^(١).

وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م بدأت موازين المدفوعات